تأثير العولمة على السياسة الاقتصادية في الجزائر

Impact of globalization on economic policy in Algeria

الأستاذة صفية علاوي
جامعة عمار ثليجي الاغواط
الجزائر
الاستاذ الدكتور خليل الرفاعي
جامعة البلقاء التطبيقية - كلية عمان للعلوم المالية والادارية
المملكة الأردنية الهاشمية

الملخص:

خلصت الدراسة إلى أن فعالية السياسة المالية في الجزائر لم تكن رشيدة بالقدر الكافي في جذب الاستثمار الأجنبي حيث توجد علاقة سببية بين الإنفاق العمومي والاستثمار الأجنبي،كما لم تصب النفقات العمومية التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب حيث لم تكن نفقات التجهيز ذات معنوية أما الحوافز الضريبية لم تجدي نفعا ولم تكن مرنة.

لذا أصبح من الضروري على البنوك و كل من السياستين المالية والنقدية في الجزائر في ظل التطورات المتلاحقة التي شاهدتها السياسات الاقتصادية و مجال المصرفي وضع إستراتيجية عمل تمكنها من تعظيم الاستفادة من ايجابيات العولمة وبالمقابل العمل على تقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي تفرزها هذه الأخيرة.

Abstract

The study concluded that the effectiveness of the financial policy in Algeria was not sufficiently rational in attracting foreign investment as there is a causal relationship between public spending and foreign investment, and the public expenditures that Algeria monitored did not flow to the appropriate place where the processing expenditures were not significant as for tax incentives It did not help and was not flexible.

Therefore, it has become necessary for banks and both the financial and monetary policies in Algeria in light of the successive developments witnessed by economic policies and the field of banking to develop a business strategy that enables them to maximize the benefits of globalization and in return work to reduce the severity of the negatives and risks that the latter produces.

مقدمة:

إن ظاهرة العولمة قد مست جميع الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية، خاصة الاقتصادية وأصبحت التكتلات والتحالفات مع الأقوى هي الغاية التي تسعى إليها كل البلدان قصد مواكبة التطورات التي تحدث في تلك البلدان، وكانت التحالفات العسكرية في القديم هي أول ما تسعى إليه البلدان قصد تأمين مصالحها. ثم ظهرت أنواع أخرى من التحالفات خاصة في المجال الاقتصادي، مثل ما نراه اليوم من شركات عابرة للقارات ومنظمات ومعاهدات واتفاقيات شراكة ،كل هذه المظاهر أفرزتها ظاهرة العولمة.

فمع الانتشار السريع للعولمة، أصبح بالإمكان تقسيمها إلى عدة أنواع فظهرت العولمة الإنتاجية من خلال تدويل الإنتاج، وبما أن الانتاج مرتبط بالتمويل ظهرت العولمة المالية التي تعتبر الناتج الرئيسي لعمليات التحرير المالي، واتخذت شكلها النهائي في الاستثمار الأجنبي المباشر واسهم رأس المال والمحفظة المالية.

كما أن العولمة المصرفية أخذت نصيبها من هذه الأنواع باعتبار المصارف المحرك الأساسي لعمليات التمويل في الأسواق النقدية والمالية. ويتجلى تأثير العولمة على جهاز المصرفي من خلال التحول إلى البنوك الشاملة وعمليات الاندماج المصرفي وانتشار البنوك الأجنبية. هذه التحولات كان لها تأثير على السياسات الاقتصادية المتبعة في البلدان خاصة التي عرفت تحولا نحو اقتصاد السوق بعد تخليها عن المنهج الاشتراكي.

وتعد السياستين المالية والنقدية إحدى أهم الأجزاء المشكلة السياسات الاقتصادية فكلتي السياستين تلعب دورا هاما في معالجة الاختلالات الاقتصادية، خاصة بعد الانفتاح الاقتصادي وتزايد حركة رؤوس الأموال الدولية الذي شهدته دول العالم، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات بشقيها المباشر وغير المباشر، ما طرح بشكل أكبر مسألة فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل هذه التطورات .

وبعد انتهاج الجزائر اقتصاد السوق مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، تسعى جاهدة إلى مواكبة هذه التطورات والتحولات العالمية ،غير أن هذا الاندماج يتطلب منها تغييرات عميقة وإصلاحات هيكلية تمس كل المجالات المتمثلة في تفعيل السياسة المالية والنقدية و تطوير جهاز المصرفي.

الإشكالية:

- ماتأثير العولمة على فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر ؟

الأسئلة الفرعية:

- ماذا نقصد بالعولمة وما هي أنواعها ؟
- ما هي آثار وانعكاسات العولمة على واقع الجهاز المصرفي الجزائري ؟
- أي سياستين (المالية أم النقدية) أكثر فعالية في الجزائر في ظل العولمة ؟

الفرضيات:

- العولمة هيكل مستجدات وتطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي.
- الجهاز المصرفي الجزائري يواجه تحديات كبيرة بسبب التطورات العالمية، وهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات.
- تعد السياسة النقدية أكثر فاعلية في الاقتصاد الجزائري بعد انتهاج الجزائر لاقتصاد السوق.

أهمية الدراسة:

- معرفة محتويات السياسات الاقتصادية للجزائر.
- دراسة أهمية العولمة الاقتصادية في ظل البنوك.
- معرفة أثار العولمة الاقتصادية على سياسات الاقتصادية في الجزائر.

أهداف الدراسة:

- إبراز أهمية العولمة المالية وانعكاساتها على النشاط المصرفي.
- دور واثر السياسة النقدية والمالية في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- إبراز واقع الاقتصاد الجزائري وفعالية السياسات الاقتصادية في ظل العولمة.

التقيسم الهيكلي للدراسة:

المحور الأول: ماهية العولمة

1- مفهوم العولمة.

2- أنواع العولمة وخصائصها .

3- مزايا ومخاطر العولمة.

المحور الثاني: اثر العولمة على السياسات الاقتصادية في الجزائر

1- تأثير العولمة على جهاز المصرفي.

2- تأثير العولمة على سياسة النقدية

الخاتمة:

المحور الأول
ماهية العولمة

يعبر مفهوم العولمة عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع تشمل العالم كله،كما يوضح لوصف عمليات التغيير في مجالات مختلفة. وظاهرة العولمة هي عملية مستمرة يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية في عدة ميادين.ويرى بعضا الباحثين أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة، وهي على توالي: المنافسة بين القوى العظمى، الابتكار التكنولوجي،انتشار عولمة الإنتاج، تبادل والتحديث.

1- مفهوم العولمة:

يؤدي الاطلاع على الكتابات التي تناولت مفهوم العولمة إلى الوقوف على خيط من أفكار وأطروحات وآراء متباينة يصعب من خلالها صياغة تعريف دقيق ومحدد للعولمة نظرا إلى تعدد تعريفاتها التي تتأثر بانحيازات الباحثين الأيدلوجية وتخصصاتهم واتجاهاتهم.وقد شاع استخدام لفظ العولمة في السنوات الأخيرة

من قرن العشرين وبالذات بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، وهي ترجمة لكلمة "Mondialisation" بالفرنسية و"Globalisation "بالانجليزية. أما العولمة لغة فهي تعميم الشيء وتوسيع دائرة ليشمل العالم كله، ويقال عولم الشيء أي جعله عالميا. ومع هذا فان الظاهرة التي نشير إليها ليست حديثة إذا ما قارناها بحداثة لفظها. وتتجسد فكرة العولمة عموما في ازدياد العلاقات المتبادلة بين الأمم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات، أو في انتقال رؤوس الأموال،أو في انتشار المعلومات والأفكار، أو تأثير امة بقيم وعادات غيرها من الأمم.[1]

وعلى صعيد تعريف العولمة، تختلف التعريفات باختلاف الأبعاد والتجليات،ويتضح بذلك وجود ثلاث مجموعات من تلك التعريفات هي:[1]

- **مجموعة تركز على البعد الاقتصادي**: وهو البعد الذي يحتوي على مؤشرات و اتجاهات ومؤسسات اقتصادية عالمية جديدة لم تكن موجودة في السابق،وتشكل في مجملها العولمة الاقتصادية.
- **مجموعة تركز على البعد الثقافي:** وهو البعد الذي يشير إلى بروز الثقافة كسلعة عالمية يتم تسويقها كأي سلعة أخرى،ومن ثم إدراك ومفاهيم وقناعات ورموز ووسائط ووسائل ثقافية عالمية الطابع.
- **مجموعة تركز على البعد السياسي:** الذي يشير إلى قضايا سياسية جديدة مرتبطة اشد الارتباط بالحالة الأحادية السائدة حاليا.

✓ كما تعرف بأنها" إخراج الأنشطة الاقتصادية من مجال المحلي إلى المجال العالمي، فينتقل رأس المال إلى تلك الدول التي تكون فيها العمل باجر منخفض،وكذلك باقي التكاليف ووسائط وأشياء أخرى".[1]

✓ ويمكن تعريف العولمة أيضا بأنها تعني "الانفتاح على العالم بشكل عام باندماج أسواقه في ميادين التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات وتقنيات ضمن إطار حرية الأسواق.كما تعني خضوع العالم لقوى السوق العالمية،مما يؤدي إلى اختراق الحدود القومية".[1]

والعنصر الأساسي في هذه الظاهرة هو الشركات الرأسمالية الضخمة متعددة الجنسيات من خلال جلبها للاستثمارات الضخمة.

ومن أهم التعاريف التي تناولت مفهوم العولمة ما يلي: [2]

✓ يشير مصطلح العولمة إلى تعميم مبدأ الاعتماد المتبادل بين المتفاعلين في الاقتصاد العالي بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن في مجالات متعددة أهمها:السلع،الخدمات وعناصر الإنتاج، مما يترتب عليه زيادة عملية التبادل التجاري الدولي ليشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي وليكون أشكال جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية .

✓ ويرى آخرون أن العولمة حسب النظرية السائدة هي تحول العالم بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وانخفاض تكاليف النقل وتحرير التجارة الدولية إلى سوق واحدة،تشتد فيها وطأة المنافسة ويتسع نطاقها بحيث يمتد من سوق السلع إلى سوق العمل ورأس المال.

وعلى صعيد أخر يرى البعض أن العولمة هي نتائج لمجموعة من الأساليب والعوامل وبلورة لمجموعة من الخصائص التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد وتتلخص فيما يلي: [3]

الجدول(02):خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

انهيار نظام بروتن وودن بإعلان الرئيس الأمريكي السابق نيكسون 1971 وقف تحويل الدولار إلى ذهب بسبب نقص الاحتياطي الأمريكي	
عولمة النشاط الإنتاجي	
عولمة النشاط المالي واندماج أسواق المال ش	تغير هيكل الاقتصاد العالمي وسياسات التنمية

هذا وتعددت التعاريف الخاصة بالعولمة،فقد وصفها البعض بأنها تجليات لظاهرة اقتصادية تتخذ عدة صفات منها:تحرير الأسواق،الخوصصة وانسحاب الدولة من النشاط الاقتصادي ومن بعض

وظائفها،والانتشار الكبير والسريع التكنولوجيا وتوزيع الإنتاج عبر القارات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر و التكامل بين الأسواق المالية.

2- أنواع العولمة وخصائصها:

2-1:أنواع العولمة: تختلف انواع العولمة الى:

2-1-1: العولمة الاقتصادية.

أ- تعريفها :

كثرت تعريفات العولمة الاقتصادية، ولم تتفق الآراء على تعريف واحد وشامل وجامع لها لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم. وخاصة من ناحية جانبه الاقتصادي، اخذ ينتشر على كافة المستويات الإنتاجية والمالية والتسويقية والتكنولوجية والإدارية. ولذلك نحاول تقديم مختلف التعاريف التي تحلل الجانب الاقتصادي للعولمة.

- ✓ تعني العولمة الاقتصادية كتعريف مثالي:"اندماج أسواق العالم في الحقول انتقال السلع والخدمات،والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق،بحيث تصبح هذه الأسواق سوقا واحدة كالسوق القومي".[4]
- ✓ يشير مصطلح العولمة الاقتصادية إلى "عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين المتفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي،و العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى والحجم والوزن، في مجالات متعددة وأهمها السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري الدولي لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي، وتكون أشكالا جديدة لعلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصاد العالمي".[5]
- ✓ تظهر العولمة الاقتصادية" أساسا في نمو وتعميم الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية، وفي وحدة الأسواق المالية، وفي تعميق المبادلات التجارية في إطار نزعت عنه قواعد الحماية التجارية،بحكم ما نتج من دورة الاورغواي للجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية،وهذه الأبعاد الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية،ونشاط الشركات المتعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية الاقتصادية، كالبنك العالمي والصندوق النقد الدولي وكذلك انتشار التجارة الالكترونية"
- ✓ العولمة الاقتصادية"هي وصول نمط الإنتاج الرأسمالية عند منتصف هذا القرن إلى نقطة من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة،الى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها، أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج ورأس المال الإنتاجي، وقوى الإنتاج الرأسمالية،وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا،ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج اقتصاديات المركز الأصلي ودوله".[6]
- ✓ يرى (Gabriel Wackerman) في العولمة الاقتصادية على أنها"تعطي حيوية للعلاقات الاقتصادية الدولية،وتعمل على تكثيفها وتركيزها عن طريق إنشاء الاتحادات الاقتصادية والنقدية،وهذا الاتفاق يؤدي إلى استقلالية الدول والمشروع الاقتصادي، وبالأخرى يغير من علاقة الحكومة مع التنمية الاقتصادية.تصبح هذه الأخيرة أكثر حرية في عملية الاستثمار والانتقال لعناصر الإنتاج والسلع والخدمات والحكومة،تأخذ مكانة جديدة ضمن مسؤوليات لعملية المراقبة والتنظيم".[6]
- ✓ ويرى (Alain Nonjon) العولمة الاقتصادية على أنها:"الترابط المتزايد للأسواق الوطنية من اجل إنشاء السوق العالمية، ليست هذه الحركة من اجل إتمام الأسواق الوطنية، وإنما لتطوير سريع للسوق القارية".[6]

- ✓ ويرى (Jean–Louis Muchielle) العولمة"هي عملية توسيع وتعميق نشاط الشركات في الإنتاج وبيع السلع والخدمات في اكبر عدد ممكن من الأسواق".[6]

على ضوء هذه التعريفات يمكن القول إن العولمة في رأينا لا تخرج عن كونها السمة الرئيسية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الذي بدا يتشكل في العقد الأخير من القرن العشرين، والقائم على تزايد درجة الاعتماد المتبادل بفضل اتفاقيات تحرير التجارة العالمية، والتحويل الآليات السوق وتعميق الثروة التكنولوجية والمعلوماتية التي حولت العالم إلى قرية صغيرة تختفي فيها كل الحدود السياسية، ويتعدد فيها المتدخلون من دول وتكتلات اقتصادية، ومنظمات دولية، وشركات متعددة الجنسيات.

ب-أنواع العولمة الاقتصادية:

حدثت مجموعة رئيسية من التغيرات العالمية على نطاق واسع متمثلة في النمو السريع للمعاملات الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة عامة من خلال الشركات متعددة الجنسيات وتصاعد الثورة التكنولوجية وتنامي نظام الاتصالات بشكل كبير بالإضافة إلى تكامل الأسواق في مجال السلع،وعليه تتحدد العولمة الاقتصادية في نوعين رئيسيين هما "العولمة الإنتاج والعولمة المالية".[7]

ب-$_1$:عولمة الإنتاج: تتم بدون وجود أزمات مأساوية كما يحدث بالنسبة للعولمة المالية التي تتحقق بدرجة كبيرة من خلال الشركات المتعددة الجنسيات،بينما تتبلور عولمة الإنتاج من خلال اتجاهين:

ب-$_{1-1}$: الاتجاه الأول والخاص بعولمة التجارة الدولية:زادت التجارة الدولية بشكل كبير فعلى سبيل المثال زاد معدلها بحوالي 4.5 % في 2017 مقارنة بالعام 2016،كما انتعشت من جديد وزاد معدلها حوالي 3%عام 2018 ،بينما زاد الناتج العالمي بنسبة 5%، ويلاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقف وراء زيادة معدل النمو التجارة العالمية بقوة بالإضافة إلى مشاركتها في زيادة الناتج العالمي.

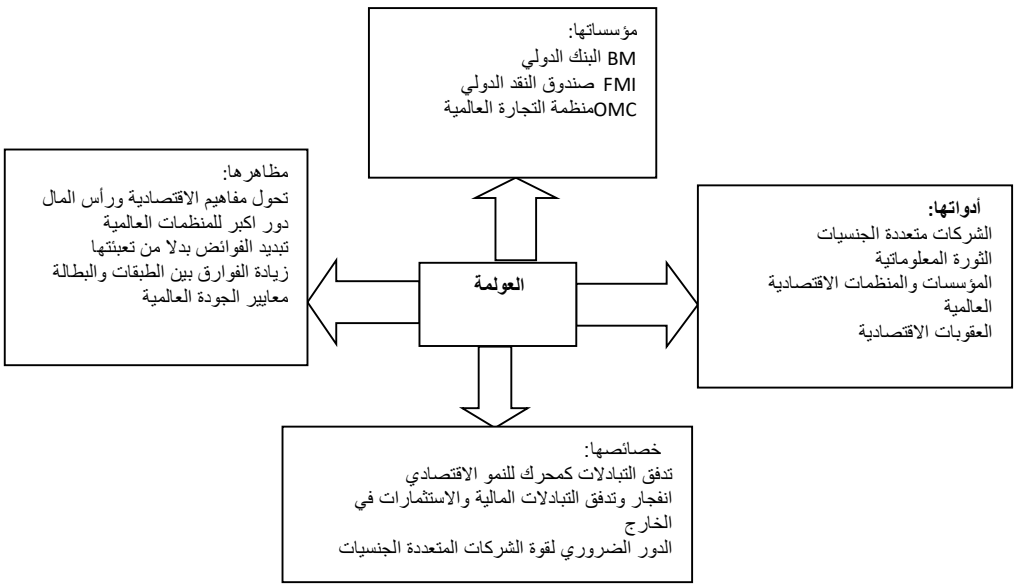
ب-$_{2-1}$: الاتجاه الثاني والخاص بالاستثمار الأجنبي المباشر: ويرجع ذلك إلى انتهاج العديد من البلدان آلية السوق من خلال فتح أسواقها للاستثمارات،حيث لعبت الشركات المتعددة الجنسيات دورا بارزا من خلال تكوين المزيد من التحالفات الإستراتيجية فيما بينها الإحداث المزيد من الهيمنة التكنولوجيا ورؤوس الأموال العالمية حيث بلغ معدل النمو الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا حوالي 5% في2010 .

ب- :العولمة المالية.

ج -مؤشرات العولمة الاقتصادية:

يمكن أن نلخص أهم مؤشرات العولمة الاقتصادية في المخطط التالي: [7]

الشكل(01): مؤشرات العولمة الاقتصادية



2-1-:العولمة المالية

أ-تعريفها :

تعدد المؤلفون الذين حاولوا صياغة تعريف العولمة المالية،إلا انه يجب أن نشير إلى أن هناك من عرفها بلفظ العولمة المالية Mondialisation Financière، وهناك من اعتبر أن العولمة المالية هي عبارة عن تكامل مالي دوليIntégration Financière Internationale . سنحاول التطرق إلى مجموعة من هذه التعاريف: [8]

- ✓ العولمة المالية هي" الارتباط أو الاتصال المتبادل(Interconnexion) بين مختلف الأسواق المالية بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي سمحت بظهور أسواق المشتقات والأسواق المالية الناشئة".
- ✓ حسب Jean pierre paulet فان مصطلح العولمة المالية" يستعمل للإشارة للتحولات التي حدثت في الأسواق المالية من خلال القيام بعمليات التحرير المالي والاتجاه نحو الانفتاح على الأسواق الدولية وتزايد تكامل وارتباط أسواق رؤوس الأموال المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال".
- ✓ تعتبر العولمة المالية "الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي والتحول إلى ما يسمى بالانفتاح المالي مما أدى إلى تكامل وارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلال إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ومن ثم أصبحت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المالية العالمية".
- ✓ حسب Michel Aglietta فان العولمة المالية هي "عبارة عن تكامل مالي دولي Intégration Financière Internationale،وهي عملية ربط بين الأسواق المالية الوطنية والأسواق المالية الدولية،الأمر يؤدي إلى إنشاء سوق مالية دولية".

من التعاريف السابقة يمكن القول إن العولمة المالية هي عبارة عن فتح الأسواق المالية المحلية وربطها بالأسواق العالمية من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال التي أخذت تتدفق عبر الحدود لتصب في أسواق المال العالمية التي أصبحت أكثر ارتباطا وتكاملا.

ب-مؤشرات العولمة المالية:

كم يمكن الاستدلال عن العولمة المالية بمؤشرين هما: [8]

ب$_1$:المؤشر الأول:والخاص بتطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم والسندات في الدول الصناعية المتقدمة،حيث تشير العمليات إلى أن المعاملات الخارجية في الأسهم والسندات كانت تمثل اقل من 10%من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول العالم 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا عام 1996، والى ما يزيد عن 200% في فرنسا وايطاليا وكندا في نفس العام 1996.

ب$_2$:المؤشر الثاني:والخاص بدور تداول النقد الأجنبي على صعيد العالي في الإحصاءات تشير إلى متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف الأجنبي و ارتفعت 20 مليار دولار في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار عام 1990، وهو ما يزيد عن 8.4 من الاحتياطيات العالمية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

2-1-3:العولمة المصرفية :

أ-تعريفها:

تعد عولمة النشاط المصرفي احد أوجه الرئيسية للعولمة المالية،بحيث تجلت عولمة النشاط المصرفي من خلال توحيد توجهات البنوك في مساعيها تجاه خدمة العملاء واجتذاب مصادر التمويل،وتوسيع أفاق توظيف الأموال،وقد صاحب هذه التوجيهات التحرير المتزايد من القيود الحكومية. سنحاول التطرق إلى مجموعة من تعريفات: [9]

- ✓ يقصد بالعولمة المصرفية "خروج المصارف من إطار التعامل المحلي إلى أفاق عالمية ودمج نشاطه في السوق العالمي،وهذا لا يعني التخلي عما هو قائم وموجه إلى سوق المحلية الوطنية،بل تعني الانتقال بمحيط النشاط المصرفي إلى أرجاء العالم مع الاحتفاظ بالمركز الوطني،مما يجعل أداءه أكثر فعالية وكفاءة ونشاطا".
- ✓ كما تعرف بأنها" حالة كونية فعالة و متفاعلة تخرج البنك من إطار المحلية إلى أفاق العالمية الكونية،وتدمجه في السوق العالمي بجوانبه ة أبعاده المختلفة بما يجعله في مركز التطور المتسارع نحو مزيد من القوة والسيطرة والهيمنة المصرفية،بحيث يصبح لا يخضع للتراجع أو التهميش أو الابتلاع".
- ✓ كما ارتبط "مفهوم العولمة المصرفية بمفهوم الوفرة والإتاحة للخدمات التي تقدمها البنوك،وقد أدى ذلك إلى ارتباط عمل البنوك بالتكامل المصرفي الذي يقوم على التخصص وتقسيم العمل".كما أنها تعني أيضا" اكتساب قوة دفع جديدة بتقديم الخدمة المصرفية من الداخل إلى الخارج".ومن التغيرات التي عكستها العولمة على أداء وأعمال البنوك ظهور كيانات مصرفية جديدة أصبحت تؤثر على السوق المصرفي العالمي.

من خلال التعاريف السابقة، يمكننا تعريف العولمة المصرفية بأنها عبارة عن حالة تخرج البنك من إطار المحلية إلى العالمية،بحيث تندمج نشاطه في السوق العالمي ،فتزداد بذلك قوته وقدرته على الهيمنة المصرفية، وبذلك يستطيع تحقيق المزيد من الأرباح، وبتنوع أصوله وخصومه ويمكنه التقليل من مخاطره.

ب-العوامل التي تحرك الأعمال المصرفية نحو العولمة:

من العوامل التي تحرك المصارف نحو العولمة هي كالتالي: [10]

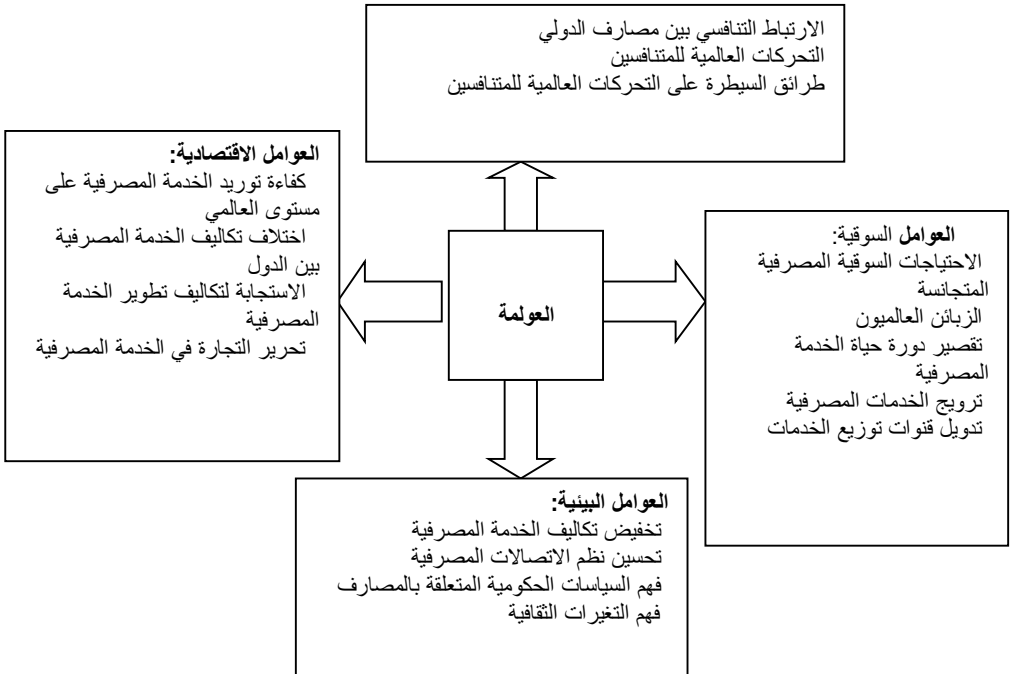
ب-$_1$:العوامل السوقية: تحدد تلقي الزبون ومدى قبوله للخدمة المصرفية العالمية.

ب-$_2$:العوامل الاقتصادية: تحدد فيها إذا كانت المصارف العالمية تتبنى إستراتيجية لتقديم أدنى تكاليف ممكنة للخدمة المصرفية.

ب-$_3$:العوامل البيئية: يتم بواسطتها البحث في كيفية دعم البنية الهيكلية المصرفية.

ب-$_4$:العوامل التنافسية: وذلك بإيجاد مصارف قادرة على منافسة مثيلاتها في دول الأخرى.

الشكل(02): محركات العولمة المصرفية



2-2:خصائص العولمة:

أصبحت العولمة احد أهم المعالم الرئيسية في النشاطات الاقتصادية العالمية،بل أنها تضع النظام الاقتصادي الدولي في مواجهة تحديات لم تسبق له مواجهتها، تعمل العولمة كل ذلك من اجل تطوير الإنتاج والاستثمار،والتجارة على المستوى العالمي،وبالأخرى محاولة صياغة نظام عالمي جديد يسمح بالانتقال الحر للسلع والخدمات،ورؤوس الأموال دون حاجز يذكر. تتميز العولمة بخصائص رئيسية وهي كالتالي: [11]

أ-سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية:

إن أهم ما يميز العولمة هي سيادة آليات السوق،واقترانها بالديمقراطية،بدلا من الشمولية والاتخاذ القرارات في إطار المنافسة،والجودة الشاملة من خلال الاستفادة بالثورة التكنولوجية والمعلومات، وتعميق القدرات، الممثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، وبأحسن جودة، وبأعلى إنتاجية والبيع بسعر تنافسي، على أن يتم ذلك بأقل وقت ممكن.

ب-تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل:

تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصاديات القومية،تعمق المبادلات التجارية من خلال سرعة،وسهولة تحرك السلع، ورؤوس الأموال عبر الحدود مع النزعة إلى توحيد الأسواق المالية،خاصة مع إزالة كثير من الحواجز الجمركية،والعقبات التي تعترض هذا الانسياب.

ج-وجود أنماط جديدة من التقسيم الدولي للعمل:

حيث تتسم العولمة بوجود أنماط جديدة من تقسيم العمل الدولي،وقد ظهر ذلك واضحا في طبيعة المنتج الصناعي،حيث لم يكن بإمكان دولة واحدة مهما كانت قدرتها الذاتية أن تستقل بمفردها في عمليات الإنتاج،وإنما أصبح من الشائع اليوم أن نجد العديد من المنتجات الصناعية مثل السيارات الصناعية والأجهزة الكهربائية، والحاسبات الآلية وغيرها،يتم تجميع مكوناتها في أكثر من الدولة،بحيث تقوم كل واحدة منها بالتخصص في وضع احد المكونات فقط. وهذا ما يعرف بتقسيم داخل السلعة الواحدة،وبالتالي أصبحت قرارات الإنتاج والاستثمار تتخذ من منظور عالمي ووفقا لاعتبارات الرشاد الاقتصادية، فيما يتعلق بالتكلفة والعائد.

د-تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات:

إن عملية الإنتاج بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات،أخذت بعدا جديدا،إذ أصبحت نسبة الإنتاج الخارجي إلى الإنتاج الداخلي كبيرا جدا،وهذا ما يدعم عملية عولمة الإنتاج،وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الخارج.ويضاف إلى أن الشركات المتعددة الجنسيات،عملت على تفكيك العملية الإنتاجية في العالم وفق قانون التنظيم الدولي للعمل الجديد،الذي يحقق اقل تكلفة،وأكثر ربحية بالنسبة لهذه الشركات العملاقة،واكبر سوق،وبذلك كان يزرع النظام الجديد للإنتاج.وتمتلك هذه الشركات العملاقة إمكانيات تمويلية هائلة،إذ لعبت دورا مهما في تمويل الثروة التكنولوجية .

ه-تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة العولمة:

من الخصائص الهامة للعولمة تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية في إدارة تعميق العولمة،وخاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي وتلاشي المؤسسات الاقتصادية لهذا المعسكر،وهناك ثلاث مؤسسات تقوم على إدارة العولمة من خلال مجموعة من السياسات النقدية والمالية والتجارية المؤثرة في السياسات الاقتصادية لمعظم دول العالم وهذه المؤسسات هي:

- صندوق النقد الدولي والمسئول عن إدارة النظام النقدي للعولمة
- البنك الدولي وتوابعه،والمسئول عن إدارة النظام المالي للعولمة
- منظمة التجارة العالمية والمسئول عن إدارة النظام التجاري للعولمة

ولعل قيام العولمة على تلك المؤسسات تعتبر من أهم دعائمها،حيث أصبح على الأقل هناك نظام متكامل للعولمة تعمل من خلاله.

3- مزايا ومخاطر العولمة:

3-1: مزايا العولمة:

تتمثل مزايا العولمة أساسا في توجيه الأموال إلى استخداماتها الإنتاجية،بحيث تساعد كل من البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء في تحسين مستويات معيشية أعلى. ونذكر منها:[12]

- مساهمة الاستثمارات الأجنبية في تحويل تكنولوجيا متطورة إلى الدول المستثمر فيها في مجال الإدارة،بالاعتماد على الكفاءات المالية و المصرفية الأجنبية و المحلية.
- جذب الاستثمارات إلى قطاعات الاجتماعية.
- زيادة التدفق الأموال الأجنبية إلى داخل البلدان النامية كانعكاس لنجاح العولمة المالية والتحرر المالي يؤدي إلى الانخفاض في أسعار الفائدة على المستوى المحلي، مما يشجع المستثمرين على الاقتراض وفتح مشاريع جديدة.
- زيادة النشاط التجاري الدولي، والتخصص في الإنتاج مما يؤدي إلى تقليل أسعار السلع والخدمات المستوردة وبالتالي تخفيض العبء على المستهلك.
- تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات التنافسية والاندماج المصرفي.
- وجود البنوك أجنبية قوية محليا سيساهم في الحد من هروب رؤوس الأموال في حالة اندلاع الأزمات.
- السماح بتحرك الكفاءات البشرية وذلك بإزالة الحواجز وتخفيض التعريف الجمركية ، وزيادة التنافس في مجال السلع والأسعار وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي على مستوى العالمي.

3-2: مخاطر العولمة:

إن معرفة المخاطر التي تحف العولمة من جميع جوانبها أمر ضروري حتى يستطيع من يتعامل تجنبها أو على الأقل التقليل من حدتها.ونذكر منها: [12]

- هروب الأموال الوطنية إلى الخارج عن طريق فتح المجال لاستثمار الأموال المحلية بالخارج،ما يؤدي إلى تضرر ميزان المدفوعات وزيادة الديون الخارجية وتراكم خدمتها.
- الظاهرة البطالة التي بدأت تتفشى على الصعيد العالمي نتيجة دخول الحسابات لتحل محل العقول البشرية وإحلال الإنسان الآلي محل القوى العاملة وتعتبر هذه المشكلة خطيرة بحيث أصبحت تهدد الأفراد العاملين وأسرهم.
- أصبح الاقتصاد الحر هو المسيطر على نشاط الاقتصادي،أما المصلحة العامة أصبحت هامشية في الاقتصاد السوق.
- ظهور عملية الإغراق، والإغراق يرتبط بالسعر وذلك بان تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأقل عن سعر السوق المحلي وفي الحالة تعتبر السلعة المستوردة بمثابة سلع أو واردات الإغراق،وظهرت هذه المشكلة مع فتح الأسواق أمام التجارة العالمية وإلغاء التعريفة الجمركية.
- إن تحرير الحكومات لقطاعاتها المصرفية والمالية يؤثر على سيادتها كون ان هذا التحرير يفترض عليها الانسحاب من بعض الأدوار الاقتصادية.
- مخاطر دخول الأموال عن طريق ما يعرف بغسيل الأموال،حيث تعزز من خلال إلغاء الرقابة على الصرف وتحرير دخول الأموال وخروجها عبر حدود دون مراقبة من السلطات وفتح المجال أمام المستثمرين الأجانب.
- سيطرة الكيانات الضخمة على المشاريع المربحة والفرص مما يؤدي إلى الاحتكار والهيمنة.
- مخاطر تعرض لهجمات المضاربة المدمرة،فإخراج المستثمرين الأجانب لأموالهم بشكل مفاجئ لاستثمارها بغرض المضاربة و اقتناص الأرباح يضر بالاقتصاد مثلما حدث في المكسيك عام 1994 و تايلاند عام1997.

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الفصل تبين لنا إن مفهوم العولمة صعب التحديد ولم تتفق الآراء على تعريف واحد شامل لها،نظرا لتشعب المحتوى الفكري للمفهوم وامتداده من ناحية مجالات التطبيق إلى العديد من الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية ،كما تعتبر ظاهرة العولمة من المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة والعميقة ولاسيما العولمة الاقتصادية باعتبارها جزءا منها، حيث إن جوهر العولمة الاقتصادية هو العولمة المالية، فقد زادت في الآونة الأخيرة درجة ترابط الأسواق المالية العالمية بحيث أصبح العالم بحق قرية مالية واحدة.

أدت العولمة المالية إلى ظهور ما يسمى بالعولمة المصرفية التي أدت إلى عولمة النشاط المصرفي بغية اكتساب مزايا تنافسية تمكنه من زيادة تعاملاته ومبادلاته. ومدى مساهمتها في رفع الحواجز بين الدول وفتح الأسواق المالية الدولية أمام تدفق رؤوس الأموال، وما ينجم عنها من أثار سلبية وايجابية.

المحور الثاني
اثر العولمة على السياسات الاقتصادية في الجزائر

تعتبر السياسات الاقتصادية تعبيرا عن رغبة الدولة في توجيه الاقتصاد نحو الوجه المطلوبة لتحقيق حزمة من الأهداف اقتصاديا واجتماعيا،وتطرق لأهم التطورات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية في ظل العولمة،باعتبار الفرص والتحديات التي تفرضها حركة رؤوس الأموال مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الاقتصاد الجزائري.

1-تأثير العولمة على الجهاز المصرفي الجزائري.

تشير الكثير من التغيرات والتطورات والدراسات والظواهر والانعكاسات الخاصة بالعولمة أن لها تأثير واسع النطاق عللا جهاز المصرفي،في أي دولة من دول العالم ومنها الجهاز المصرفي في الجزائر. ويمكننا الإشارة إلى عدد من الآثار الاقتصادية للعولمة على جهاز المصرفي وذلك كما يلي:[13]

1-1: إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية:

نتيجة التغير في أعمال البنوك،والتوسيع في مساحتها ونطاق أعمالها المصرفية،أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك،ويكفي الإشارة إلى تغيرات هيكلية واضحة حيث تنوعت مصادر أموال البنوك أي مواردها وكذلك أيضا تنوع مجالات توظيفها واستخدامها،كما انخفض النصيب النسبي للودائع في إجمالي الخصوم بالبنوك،إن اثر العولمة على جهاز مصرفي لم يقف على إعادة الهيكلة صناعة الخدمات المصرفية،بل امتد بشكل غير مباشر ونمثل في دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التامين وصناديق المعاشات وصناديق الاستثمار كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية مما أدى إلى تراجع دور البنوك التجارية على وجه الخصوص في مجال الوساطة المالية. [13]

1-2:التحول إلى البنوك الشاملة:

يمكن تعريف البنوك الشاملة بأنها: "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة اكبر قدر ممكن نم المدخرات في كافة القطاعات،وتوظيف مواردها وفتح الائتمان المصرفي لجميعها،كما تعمل على تقديم كافة الخدمات المتنوعة والمتجددة ،بحيث تجمع بين وظائف البنوك التجارية التقليدية ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال".[13]

وقد تأثرت البنوك الجزائرية بهذا الاتجاه والدليل على ذلك قانون النقد والقرض 90-10 الذي وضع أرضية قيام وإنشاء البنوك الشاملة في الجزائر بما يتماشى والتغيرات الدولية ولن هذه التشريعات والقوانين سمحت بقيام على سبيل المثال وليس الحصر البنك شاملا يتمثل في البنك الإسكان والتجارة والتمويل – الجزائر: برأسمال 2400 مليون دينار بمساهمات عربية وجزائرية مشتركة،فعلى الرغم من اقتران اسم هذا البنك بالقطاع السكني إلا انه يمارس جميع العمليات المصرفية ويتعاطى كل النشاط البنكي مع الاحتفاظ بجزء كبير من دوره كأهم مؤسسة لتجميع العمليات المصرفية ويتعامل مع أنواع الزبائن من أفراد ومؤسسات. [14]

أما فيما يتعلق بتطبيق الصيرفة الشاملة بنوك الجزائرية فنجد التشريع المصرفي الجزائري سواء من خلال قانون النقد والقرض90-10،أو من خلال الأمر03-11 الصادرة في 26اوت 2003 المعدلة والمتمم لقانون النقد والقرض 90-10، مزال يضع حدودا فاصلة بين ممارسة الوظائف التقليدية للبنوك التجارية ووظائف المؤسسات المالية من غير البنوك التجارية،والتي تسمح لها بممارسة وتقديم الخدمات الاستثمارية، وان كانت هذه الأخيرة مزالت جد متواضعة على غرار نشاط التمويل التأجير، والاستثمارات المالية، والخدمات المالية الاستثمارية الأخرى. [14]

من جانب الأخر نجد أن قانون النقد و القرض90-10 منح للبنوك التجارية صفة البنوك الشاملة،وهذا من خلال المادتين 110و116 اللتان تسمحان للبنوك التجارية مزاولة العديد من الأعمال التي تدخل في إطار ممارسات البنك الشامل،إلا أن ملاحظة على عمل هذه البنوك اقتصارها على ممارسة الصيرفة التقليدية المعتمدة بشكل أساسي على قبول الودائع ،ومنح القروض في المقابل إهمال شبه كلي لما هو متاح من نشاطات بنكية يمكن ممارستها في ظل صيغة البنك الشامل. (14)

كما نسجل بالإضافة إلى ذلك الفصل الواضح بين نشاطات البنوك التجارية والمؤسسات المالية، بسبب ضعف التعامل بالأدوات المالية الاستثمارية الطويلة الأجل، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى ضعف سوق الأوراق المالية، مما يقيد رو الإبداع والتطوير للنشاط المصرفي على المستوى المحلي ويحرم بالتالي إمكانية الاستفادة من ما يتيحه تنويع النشاط المصرفي و المالي الممارسة من طرف مؤسسات مصرفية أو مالية على حد سواء. (14)

1-3:تنويع النشاط المصرفي والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية:

يشمل هذا التنويع في الخدمات المصرفية على مستوى مصادر التمويل، إصدار شهادات إيداع قابلة للتداول، والإقراض طويل الأجل من خارج الجهاز المصرفي، ثم إلى تنويع القروض الممنوحة،إنشاء الشركات القابضة المصرفية،والتوريق أي تحويل المديونيات المصرفية إلى مساهمات في شكل أوراق مالية،الإقدام على مجالات استثمار جديدة و اقتحامها مثل أداء أعمال المصرفية الاستثمارية،وتمويل عمليات الخوصصة على مستوى الدخول في مجالات غبر مصرفية، ثم الاتجاه إلى تأجير التمويلي والإيجار بالعملة وتعميق نشاط إصدار الأوراق المالية،وإنشاء صناديق الاستثمار ونشاط التامين. (15)

1-4:الالتزام بمعيار كفاءة رأس المال كمعيار لقياس مخاطر السوق كما جاء بمقررات لجنة بازل :

-مقررات بازل: في ظل تزايد المنافسة العالمية والمحلية وتأثير الجهاز المصرفي بالعولمة
أصبح أي بنك من البنوك عرضة للعديد من المخاطر،لذا وجب التفكير والبحث عن آليات لمواجهتها وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم،يقوم على التنسيق بين تلك السلطات الرقابية للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك. (15)

-تعريف لجنة بازل المصرفية: تشكلت لجنة بازل"للأنظمة المصرفية للممارسات الرقابية" سنة1975وعملت لعدة سنوات قبل نشر تقريرها النهائي في جويلية1988،وقد ضمت اللجنة ممثلين عن مجموعة العشرة ودول أخرى،وكانت تعتقد اجتماعاتها في سويسرا-مقر بنك التسويات الدولي-وذلك برئاسة كوب COOKE للنظر في تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاءة رأس المال ومعاييرها وذلك من البنوك التي تمارس الأعمال الدولية. (15)

في الجزائر حددت التعليمة رقم74-94 الصادرة في 29نوفمبر1994 معظم المعدلات المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر Les règles prudentielles المعروفة عالميا، وأهمها تلك المتعلقة بكفاءة رأس المال. فقد فرضت هذه التعليمية عللا البنوك الالتزام بنسبة ملائمة لرأس المال اكبر أو تساوي 8 تطبق بشكل تدريجي مراعاة للمرحلة الانتقالية التي تمر بها الاقتصاد الجزائري نحو نظام اقتصاد السوق، وحددت آخر اجل لذلك نهاية ديسمبر1999،وذلك وفق المراحل التالية: (16)

- 4 %مع نهاية شهر جوان 1995
- 5 %مع نهاية شهر ديسمبر 1996

- 6% مع نهاية شهر ديسمبر 1997
- 7 %مع نهاية شهر ديسمبر 1998
- 8 %مع نهاية شهر ديسمبر 1999

وقد حددت المادة 5 من التعليمة السابقة كيفية حساب رأس المال الخاص للبنك في جزئه الأساسي،بينما حددت المواد 6و7 العناصر التي تحتسب ضمن رأس المال التكميلي للبنك ومجموع هذين الجزأين يشكل رأس المال الخاص للبنك،بينما بينت المادة 8 من التعليمية مجموع العناصر التي يتوفر فيها عنصر المخاطرة،ثم صنفتها المادة 11 وفق أوزان المخاطر الخاصة بها سواء بالنسبة لعناصر الميزانية أو عناصر خارج الميزانية،وكل ذلك بطريقة مشابه لما ورد في مقررات بازل. [16]

يلاحظ إن التشريع المصرفي الجزائري قد سايرا اتفاقية بازلI من خلال إصدار التعليمية رقم 74-94 أما بالنسبة لاتفاق بازلII فقد اصدر البنك الجزائر التنظيم رقم 03/02 بتاريخ 2002/11/14، الذي يجبر البنوك والمؤسسات المالية على تأسيس أنظمة لمراقبة الداخلية تساعدها على مواجهة مختلف المخاطر (لائتمانية،السوقية، التشغيلية) تماشيا مع مورد في هذا الاتفاق، إلا أن اتفاقية بازل II يتميز بالكثير من التعقيد وبالتالي الصعوبة في التطبيق مما يتطلب بدا الجزائر إصدار تعليمات لكيفية تطبيق التنظيم السابق، وذلك حتى لا يتاخر عن الأجل المحدد له عالميا كما حدث مع اتفاق بازلI. [16]

وفي هذا الصدد فان برنامج"أمسفا AMSF– دعم عصرنة القطاع المالي الجزائري Appui a la Modernisation du Secteur Financier Algérienالذي تطبقه الجزائر حاليا في إطار برنامج مبدأ MEDA قد تمكن من تأسيس نظم للمراقبة الداخلية حسب اتفاقية بازلII ،لدى ثلاثة بنوك عمومية فقط لحد الآن وهي: بنك الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP–Banque وبنك التنمية المحلية BDL وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR . [16]

1-5: الاندماج المصرفي:

يمكن تعريفه على انه:" اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذوبانهما إداريا في كيان مصرفي واحد بحيث يكون الكيان الجديد ذو قدرة أعلى وفعالية اكبر على تحقيق أهداف لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد".[17]

كذلك يعرف على انه نوع من التوسع ينطوي على تملك منشاة لمنشاة أخرى مستهدفة لتمحي شخصيتها تماما وتظهر منشاة جديدة في الوجود.[17]

لم يحدث أي حالة اندماج مصرفي بالجزائر، ولعل السبب في ذلك يعود لطبيعة النظام والتشريع المصرفي في الجزائر الذي لم يسمح بقيام عمليات الاندماج سواء بين البنوك العمومية فيما بينها،أو بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث أن التشريع الجزائري كان يسمح للأجانب تملك49% فقط من أسهم البنوك الجزائرية، وهو ما اعتبر عائقا أمام المستثمرين الأجانب، الأمر الذي كان وراء تعثر الشراكة وفتح رأس مال القرض الشعبي الجزائري CPA، حيث فشل مشروع توأمة والخوصصة الجزئية لهذا البنك بعدما اشرف بنك الإخوة "لازار" الفرنسي بإجراء تقييم لCPA إلا أن البنك "سوسيتي جينيرال" تراجع عن الأمر وطالب بتملك أكثر من 49% من هذا البنك.[18]

ولعل القرار الذي تم اتخاذه من طرف وزارة المالية في جوان 2005 والقاضي بالسماح للبنوك الأجنبية تملك أكثر من51% من رأس المال البنوك الجزائرية المقترحة للخوصصة وهي:القرض الشعبي الجزائري CPA، بنك التنمية المحلية BDL،وبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR كان من شانه أن يساهم في انطلاق عمليات الاندماج المصرفي في الجزائر سواء تعلق الأمر في شكل خوصصة جزئية أو شراكة أجنبية أو فيما يتعلق بين البنوك الجزائرية.[18]

1-6: خصخصة البنوك:

وتعرف خوصصة المؤسسات العامة بأنها: "تحويل ملكية المؤسسات العامة جزئيا أو كليا إلى القطاع الخاص،ذلك ضمن إطار شامل وهو تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف زيادة إنتاجية المؤسسات المراد خوصصتها والعمل على تطويرها،تحسين أدائها وتعظيم ربحيتها".[19]

كما يعرفها البعض بأنها: "توسيع الملكية الخاصة ومنح القطاع الخاص دور متزايد داخل الاقتصاد".[19]

لقد بقي الحديث عن الخوصصة البنوك العمومية في الجزائر أمرا نظريا فقط،ولم يتم بعد خوصصة أي بنك عمومي وذلك لوجود عدة عوائق حالت دون ذلك.فرغم المجهودات المبذولة الانطلاق أول عملية خوصصة لبنك عمومي في الجزائر،وعملا بتوصيات صندوق النقد الدولي الذي طالب الجزائر بضرورة تشجيع مسار خوصصة القطاع البنكي لضمان تسيير تجاري للبنوك، إذ تسيطر البنوك العمومية تقريبا على 90% من السوق المصرفية الوطنية، وذلك بضرورة الإسراع بخوصصة بنكين عموميين الأكثر صحة من الناحية المالية.[20]

حيث شرعت لسلطات في فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري CPA والذي يعتبر أكثر جاهزية للخوصصة خصوصا بعد تطهير جزء كبير من محفظته،وارتفاع نسبة ملائمة بالاضافة تحقيقه لنتائج ايجابية لعدة سنوات. [20]

لقد عرف القرض الشعبي الجزائري CPA سنة 2001 تجربة فاشلة بعد مفاوضات متقدمة مع الشركة العامة الفرنسية، والتي بدأت استعدادها فيما سبق للاستحواذ على صحة 50% من رأسمال البنك على لن يشمل ذلك الشبكة القائمة بأكملها،وفي ديسمبر 2002 تم إعادة إحياء المشروع إذ كلف بنك الإخوة لازار الفرنسي بتأطير عملية فتح رأسمال القرض الشعبي الجزائري، من خلال قيامه بدراسة الجدوى والتدقيق المحاسبي، فضلا عن إيجاد متعاملين مهتمين بالمشروع الذي سيقضي إلى خوصصة 49% من رأسمال كأول إجراء من نوعه في الجزائر،إلا أن العملية لم تكتب لها النجاح بسبب الوضعية المالية للبنك وثقل محفظته بالقروض المتعثرة، من جهة، ومن جهة أخرى بسبب محدودية نسبة الملكية الطرف الأجنبي التي حددت ب 49 % فقط، وهذا ما اعتبر عائقا أمام الشركاء الأجانب الأمر الذي دفع بالسلطات المالية بالجزائر إلى التخلي عن هذا الشرط وإعلان بإمكان تملك الأجانب الأكثر من 50% من رأسمال البنوك العمومية المطروحة للخوصصة،كما تم إبداء الرغبة في خصخصة كل من البنك التنمية المحلية BDL والبنك الوطني الجزائري BNA،ويبقى مجرد مشروع في الوقت الراهن. [20]

1-7: إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية:

تركز إدارة المخاطرة المصرفية في الجزائر على مخاطر الائتمان مهمشة بذلك العديد من المخاطر المصرفية الأخرى على غرار مخاطر التشغيل،غير إن هذه الوضعية لها ما يبررها على اعتبار تركز نشاط معظم البنوك غي الجزائر على الدور التقليدي للبنوك المتمثل في منح الائتمان،كما نسجل الحضور القوي لبنك الجزائر في إرساء إدارة فعالية وسليمة للمخاطر في القطاع المصرفي الجزائري من خلال إصدار التشريعات والنظم القانونية والتنظيمية اللازمة لذلك،أو من خلال هيئات ولجان الرقابة التابعة له التي تسهر على التطبيق والمتابعة.

وكمؤشر على مدى نجاح البنوك الجزائرية في تسيير مخاطرها على الأقل من وجهة بنك الجزائر تعزيز القواعد الاحتياطية في البنوك الذي يعد من صميم انشغالات السلطات العمومية وبنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية، لأنه يهدف إلى حماية البنك والمودع على حد سواء،كما تم استكمال أجهزة المراقبة المصرفية بقواعد الحوكمة المؤسسية السليمة سواء من حيث الكم على غرار نسبة الملائمة وتقسيم الأخطار أو السيولة او النوعية على غرار المراقبة الداخلية و نظام الكشف المسبق، كما تم إعادة تأسيس وإثراء جهاز المراقبة الداخلي لإبراز العلاقة الوطيدة بين التسيير الجيد والاستقرار المالي.

قضية الحوكمة بشكل عام لم تكن مطروحة في الجزائر حتى أن هذا المصطلح لم يتلقى الانتشار الواسع بين المسئولين و أجهزة الإعلام،و لكي وبعد إلحاح الهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بضرورة تبني مبادئ الحوكمة سواء على مستوى الكلي في إدارة الاقتصاد، أو على المستوى الجزئي في إدارة المؤسسات، ونظرا لان تصنيف الجزائر في مراتب جد متقدمة في قضية الفساد، وضعف المناخ الاستثماري، أصبح تبني مبادئ الحوكمة أمرا لابد منه،وهو ما دفع بالدولة إلى تكوين لجنة سميت "بلجنة الحكم الراشد"،حتى وان كان تأسيس هذه اللجنة موجه لإرضاء أطراف خارجية، فيمكن اعتباره بداية الإحساس بأهمية تبني هذه المبتدى التي أصبحت من المعايير العالمية في تقييم اقتصاديات الدول.

إن تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية لا يزال في مرحلته الأولية،إلا انه يجب أن تدعم التجربة خاصة في ظل انفتاح السوق المصرفي وزيادة حدة المنافسة أين أصبح للحوكمة دور فعال في ضبط أنشطة البنوك وتجنب وقوع الأزمات المصرفية. وقد تمحورت جهود القطاع المصرفي الجزائري في إرسائه لقواعد الحوكمة المؤسسية السليمة في:

- تعديل قانون 90-10 بإصدار الامر03-11 المتعلق بالنقد والقرض حيث تم تدعيم صلاحيات بنك الجزائر ودوره في مجال الحوكمة المالية وضمان أموال المودعين.
- وضع نظام لتامين الودائع من خلال إصدار النظام رقم 04-03 المتعلق بنظام ضمان الودائع البنكية.
- إصدار النظام رقم 02-03 المتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية حيث حمل هذا النظام الخطوط الأساسية والتوجيه للحوكمة المصرفية بتطبيقات عالمية (لجنة المراجعة،فعالية ومشاركة مجلس الإدارة،الرقابة الداخلية وخدمات المراجعة الفعالة.....)

2-تأثير العولمة على السياسة النقدية:

لقد أشارت المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10، إلى أهدف السياسة النقدية كما يلي:" تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطنّ والحفاظ عليه بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد".[21]

إلا أن تعدد أهداف السياسة النقدية المذكورة في نص المادة 55 من قانون النقد والقرض يجعل تحقيقها أمرا صعبا للغاية نظر لتعارض الأهداف فيما بينها،من هنا أتت المادة 35 من الأمر11/03 لتحل المادة 55 من قانون 90-10 وتم خلالها:

- استبدال النمو السريع محل النمو المنتظم.
- تم إقصاء هدف إنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية.

تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات التي تستطيع الدولة بواسطتها التأثير على مختلف التوازنات الاقتصادية الكلية وتوجيهها وفق الأهداف المراد تحقيقها.وفي ظل العولمة خاصة مع تزايد تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية ،وكلما كانت السياسة النقدية مرنة، وتتميز بكفاءة وفعالية،وتتماشى مع المتغيرات والتحولات الاقتصادية على مستوى الكلي ،كلما كانت فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أو الاستثمار المحفظي ،فإذا كانت السياسة النقدية تميل نحو توسيع الائتمان عن طريق خفض معدلات الفائدة أو أي وسيلة الأخرى تؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية المتداولة كلما كان ذلك حافزا للاستثمارات الأجنبية، كما يلعب كذلك سعر الصرف دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي فإذا كان سعر الصرف ثابت مع تمتع بحرية تدفقات رؤوس الأموال الدولية يفقد السياسة النقدية فعاليتها في التأثير على أسعار الفائدة المحلية من خلال عملية التعقيم المتبعة لوقف خروج رؤوس الأموال إلى الخارج ويؤدي كذلك إلى استنزاف الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي.وكذلك لا تستطيع السياسة النقدية التحكم في المعروض النقدي.أما إذا كان سعر الصرف المرن فإن التدفقات الكبيرة من الخارج تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة فحسب ولا تؤدي إلى تغيير في الأساس النقدي[22]. بالإضافة إلى وجود استقلالية أكبر للسلطات النقدية، فهي ليست ملزمة بالتدخل للمحافظة على سعر الصرف ضمن حدود معينة مما يعنّ عزل قراراتها النقدية عن هذه الحدود، ويستعيد البنك المركزي قدرته على التحكم في العرض النقدي.

2-1: ملامح سير سياسة النقدية في الجزائر:

2-1-1:تطور الكتلة النقدي: إن الفترة (1996-2000) عرفت نمو بطيء للكتلة النقدية حيث انتقلت من 915.06 مليار دينار إلى 2022.53 مليار دينار على التوالي أي تضاعفت ب 2.2 مرة،ويعود ذلك لإتباع الجزائر سياسة تقشفية صارمة من اجل استرجاع الاستقرار النقدي، أما الفترة الثانية تمتد من (2001-2012) فقد شهدت نمو معتبر للكتلة النقدية حيث انتقلت من 2473.51 مليار دينار إلى 11013.3 مليار دينار اي تضاعف قدره ب 4.45 مرة، ويرجع ذلك إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول حيث اثر ذلك على الاحتياطات الأجنبية والتي تعتبر من بين مقابلات الكتلة النقدية بينما عرفت سنة (2015-2016) نمو بطيء وشبه منعدم في نمو الكتلة النقدية نظرا لانخفاض أسعار النفط.[23]

2-1-2:سعر الصرف: تقسيم تطورات سعر الصرف إلى مرحلتين،الأولى ميزها تدهور في سعر الدينار مقابل الدولار والتي تمتد من(1996-2002)حيث انتقل سعر الصرف من 56.2 دينار للدولار الواحد إلى 79.7 دينار للدولار الواحد على التوالي وذلك راجع لشروط صندوق النقد الدولي بغية إعادة التوازن لميزان المدفوعات، أما المرحلة الثانية (2003-2012) فقد عرفت استقرار نوعا ما، حيث تراوح سعر الصرف بين 71 دينار و77.5 دينار للدولار الواحد باستثناء سنة 2007 التي عرفت تحسن في سعر الصرف، حيث بلغ 66.82 دينار للدولار الواحد. [23]

2-2: تدفقات رؤوس الأموال الدولية في الجزائر:

2-2-1:صافي الاستثمار الأجنبي المباشر: لقد قامت الجزائر بتطبيق سياسة الانفتاح على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل هذه الاستثمارات وفق وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية مشاركة مستثمرين الأجانب في التنقيب وتطوير قطاع المحروقات والمحطات الكهربائية وتحلية مياه البحر، خلال فترة(1990-1995) إن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر معدوما مع سنة 1991 حين سجلت قيمة سالبة بسبب ضعف

الاستثمارات الصادرة والواردة وانعدامها تقريبا بعدها عرف صافي الاستثمار الأجنبي ارتفاعا مستمرا مع مرور السنوات ماعدا سنة 2015 ليبلغ في المتوسط 1.28 مليار دولار وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية مثلت حوالي 0.9% من الناتج المحلي الإجمالي في العشر سنوات الممتدة من 2005 إلى غاية 2014. [23]

2-2-2: تدفقات الاستثمار المحفظي: من اجل تكريس فكرة تحرير الاقتصاد الوطني وإرساء قواعد اقتصاد السوق تم خلق قناة إضافية لتدفق الاستثمارات المحلية والدولية تمثلت لإنشاء سوق للأوراق المالية التي كان الافتتاح الرسمي لها عام1997. حيث ان الاستثمار الأجنبي في بورصة الجزائر يعد شبه معدوم ما عدا سنتي 2007 و2010 نظرا لعدم جاذبية هذه السوق،بالإضافة إلى العديد من العراقيل الإدارية التي لم تسمح لها بان تكون قطبا لجلب المدخرات والاستثمارات المحلية والدولية. [23]

اتضح من خلال الدراسة أن فعالية السياسة النقدية بالجزائر تتأثر بنسبة ضعيفة بالتدفقات الرأسمالية الدولية على الرغم من وجود علاقة سببية بين معدل نمو رصيد رأس المال ومعدل نمو سعر الصرف الاسمي (معدل نمو رصيد رأس المال يسبب معدل نمو سعر الصرف الاسمي)نظرا لكون نظام سعر الصرف المتبع في الجزائر هو نظام سعر الصرف المدار وهو ما يكسبه مجالا للتحرك، هذا من جهة، مما يعنّ أنه لا علاقة لحركة رأس المال من وإلى الجزائر بالمتغيرات النقدية والحقيقية، وعليه نستخلص أن تحركات رؤوس الأموال الدولية من وإلى الجزائر لم تؤثر على توجهات وأهداف السياسة النقدية وبالتالي على فعاليتها.

3: تأثير العولمة على سياسة المالية:

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف متعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني ومن بين أهم الأهداف نجد زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد للدولة،فإذا كانت السياسة المالية تحتوي على جملة من الإعفاءات الضريبية والجمركية كلما كانت جاذبة الاستثمار، كما انه كلما كان السعر الضريبي مناسبا ولا يثقل كاهل المستثمرين كلما كان ذلك محفزا الاستثمار، وبإضافة إذا كان إنفاق الدولة يتجه نحو تهيئة البني التحتية كلما كان ذلك جذابا للاستثمار. [24]

3-1:سياسة الضريبية:

لقد تزامن الإصلاح الضريبي بالجزائر سنة 1992 وتجسدالامتيازات،نذكر منها[25]

- تطبيق نسبة منخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات.
- الإعفاء لمدة 10سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركة (IBS) ومن الضريبة على الدخل الإجمالي(IRG) على الأرباح الموزعة ومن الدفع الجزافي(VF) ومن الرسم على نشاط المهني(TAP).
- الإعفاء لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكية العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار.

3-2:الإنفاق العمومي: يصنف المشرع الجزائري الإنفاق العمومي إلى نوعين رئيسين نفقات التسيير ونفقات التجهيز الأولى يقصد بها تلك النفقات الضرورية لتسيير مصالح أجهزة الدولة الإدارية،أما الثانية فهي تلك النفقات التي لها طابع استثماري، ويمكن تقسيم تطور الإنفاق العمومي في الجزائر إلى مرحلتين،المرحلة الأولى من(1996-2000) والتي تميزت بضآلة الإنفاق وكذلك ضعف وتيرة تزايده

حيث انتقل من 724.61 مليار دولار إلى 1178.1 تواليا،خلال هذه الفترة عرفت نفقات التجهيز تذبذبا مقارنة بنفقات التسيير كانت دائما في الأعلى ذلك نتيجة تدابير سياسية،أما المرحلة الثانية من(2001-2012) فقد عرفت توسع كبير في الإنفاق العام حيث انتقل من 1312 مليار دينار إلى 7157.5 مليار دينار أي تضاعف ب 5.4 مرة، وزيادة حجم نفقات التجهيز عن نفقات التسيير وهذا يفسر الاهتمام الجزائر ووعيها بضرورة تهيئة البنية التحتية من خلال رصد مبالغ ضخمة لهذا الشأن،لان هذه النفقات تجذب الاستثمار الأجنبي وتشجعه على الإقبال.[26]

خاتمة

لقد تناولت هذه الدراسة موضوع العولمة وتأثيرها على السياسات الاقتصادية في الجزائر، واستنادا إلى الإشكالية المطروحة والتي تبحث عن مدى فعالية السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل العولمة ، فقد تطلبت هذه الدراسة تحليل ظاهرة العولمة في المحور الاول من تعريفات لها ولمفاهيمها و أنواع العولمة الاقتصادية على وجه الخصوص ومؤشراتها و آثارها و انعكاساتها الاقتصادية ،مع التركيز على آثارها على جهاز المصرفي و السياسة النقدية والمالية المطبقة في الجزائر.

ثم تم التطرق إلى التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل العولمة وتحرير تجارة الخدمات المصرفية والمالية واندماج الأسواق المالية العالمية،وتسليط الضوء على أهمية و دور كل من السياستين المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث يؤدي تدفقه إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.واتضح أن فعالية السياسات الاقتصادية تتأثر بنسبة ضعيفة بتدفقات الرأس.مالية ذلك راجع لطبيعة الاقتصاد الجزائري الريع(يعتمد على طلب الخارجي للمحروقات).

نتائج الدراسة:

- يواجه الجهاز المصرفي الجزائري العديد من التحديات والمتغيرات العالمية التي تفترض نفسها على السوق العالمي والمحلي؛
- يتوجب الجهاز المصرفي الجزائري وضع آليات و استراتيجيات لتحديث البنوك وترقية العمل المصرفي من اجل تكيف بفعالية وبكفاءة مع تلك التحديات؛
- السياسات الاقتصادية في الجزائر تمثل أنها تركز على سياسات الاستقرار الاقتصادي وفي حين تظهر السياسات الهيكلية أداء ضعيفا، وتجاوز هذا إلا بوضع سياسات تهدف لإحداث تغيرات هيكلية تمس بنية الحقيقية للاقتصاد الجزائري،لان الاقتصاد الجزائري معني بالتغيرات التي تحدث على مستوى السياسات الاقتصادية العالمية.

الإجابة على الفرضيات:

- فرضية الأولى:العولمة الاقتصادية هي كل مستجدات وتطورات الاقتصادية التي سيشهدها العالم الاقتصادي، وتختلف أنواع العولمة الاقتصادية إلى عولمة الإنتاج، عولمة مالية.
- فرضية الثانية: الجهاز المصرفي الجزائري يواجه تحديات كبيرة بسبب التطورات العالمية، وهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات. وتتجلى انعكاسات العولمة على جهاز المصرفي الجزائري بآثار ايجابية في الاندماج المصرفي والبنوك الشاملة،أما من آثارها السلبية تزايد المخاطر ظاهرة غسيل الأموال.
- فرضية الثالثة: لا تعد السياسة النقدية أكثر فاعلية من السياسة المالية في ظل تدفقات رؤوس أموال بل العكس تعد السياسة المالية هي أكثر فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر من سياسة النقدية

قائمة الهوامش

1- فاطمة بلحاج،" العولمة الاقتصادية وآثار على النظام البنكي الجزائري"، مذكرة ماجستير،جامعة وهران،2010 -2011، ص 2-3-4.

2- عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"،الدار الجامعية، الإسكندرية ،2001 ، ص ص17 -18.

3- احمد حسن صالح قادر،"ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المالي العالمية"، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص43.

4- لخضر طوير،"العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها"،محاضرات في مقياس السياسات الاقتصادية، الجزائر، ص1-2.

5- عبد المطلب عبد الحميد،نفس مرجع السابق،ص17-18.

6- لخضر طوير،نفس مرجع السابق، ص ص3-4.

7- فاطمة بلحاج، نفس مرجع السابق، ص ص9-10.

8- عكاش مسيفة،"العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2012 -2013،ص4-5.

9- عكاش مسيفة، نفس مرجع السابق، ص ص18-19.

10- فاطمة بلحاج، نفس مرجع السابق، ص15.

11- حمد حسن صالح قادر، نفس مرجع السابق، ص75-78.

12- فاطمة بلحاج، نفش مرجع السابق، ص25-27.

13- عبد المطلب عبد الحميد، نفس مرجع السابق، ص36-38.

14- باكور حنان، "الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة"، مذكرة الماستر، جامعة البويرة،2013 -2014، ص ص89-90.

15- عبد المطلب عبد الحميد، نفس مرجع السابق، ص40.

16- فاطمة بلحاج، نفس مرجع السابق، ص ص128-129.

17- عبد المطلب عبد الحميد، نفس مرجع السابق، ص42.

18- باكور حنان،نفس مرجع السابق، ص75.

19- عبد المطلب عبد الحميد، نفس مرجع السابق، ص ص43-44.

20- باكور حنان، نفس مرجع السابق، ص88 -96-102.

21- البنك الجزائر، التقرير السنوي2016:التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص135.

22- نوري منير،" السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الاجزائر، 2010، ص 113.

23- ط د.حسين حميد،أ د.الصادق بوشناقة،"فعالية السياسة النقدية في ظل حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية"،جامعة المدية،الجزائر،2019،ص46-47.

24- نوري منير، نفس مرجع السابق، ص115.

25- سعيد عبد العزيز،"النظم الضريبية-مدخل تحليل مقارن"، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2000، ص92.

قائمة المراجع

1- احمد حسن صالح قادر،"ظاهرة العولمة الاقتصادية وتأثيراتها على أسواق المالي العالمية"،عالم الكتب الحديث،الأردن،2013.

2- سعيد عبد العزيز،"النظم الضريبية،مدخل تحليل مقارن"،الدار الجامعة، الإسكندرية 2000.

3- عبد المطلب عبد الحميد،"العولمة واقتصاديات البنوك"،الدار الجامعية، الإسكندرية 2001.

4- نوري منير، "السياسات الاقتصادية في ظل العولمة"،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

5- باكور حنان،"الجهاز المصرفي الجزائري ومتطلبات العولمة"، مذكرة الماستر ،جامعة البويرة، 2013-2014.

6- فاطمة بلحاج،" العولمة الاقتصادية وآثار على النظام البنكي الجزائري"، مذكرة ماجستير،جامعة وهران،2010-2011.

7- عكاش مسيفة،"العولمة المالية ودورها في حدوث الأزمات المصرفية دراسة مقارنة بين أزمات الدول الناشئة وأزمة الرهن العقاري"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2012 -2013.

8- حسين حميد، الصادق بوشناقة،"فعالية السياسة النقدية في ظل حركة تدفقات رؤوس الأموال الدولية"، جامعة المدية،الجزائر،2019.

9- البنك الجزائر، التقرير السنوي 2016:التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

10- لخضر طوير،"العولمة الاقتصادية دوافعها وأبعادها"،محاضرات في مقياس السياسات الاقتصادية،الجزائر